

أخبار سورية

المعارضة تطالب بان كي مون بالتحقيق في استخدام روسيا قنابل محرمة دولياً

الأمم المتحدة تطالب بمواصلة الضغوط للسماح بإدخال المساعدات الإنسانية

عنفية ضد التنظيم، في ظل التقدم الأخير لهذه الفصائل وسيطرتها على عدة قرى وبلدات على الشريط الحدودي مع تركيا.

فقام تنظيم «داعش» بتفجير سيارة مفخخة بتجمعات «الجيش الحر» في الراعي، ونسبت بمقتل نحو 25 عنصراً منهم، بحسب ما نقلت وكالة «أعماق» التابعة للتنظيم، وهو ما أكدته مصادر إعلامية أخرى شمال حلب.

وأشارت «أعماق» إلى أن عشرة عناصر آخرين قتلوا عقب تفجير «المفخخة»، خلال الاشتباكات التي سبقت انسحاب «الحر» من البلدة.

وتكمن أهمية الراعي في كونها مركزاً رئيسياً لتنظيم «الدولة» في ريف حلب الشمالي، على الطريق الواصل إلى مدينة جرابلس.

وكان «الجيش الحر» سيطر على الراعي في البريل الماضي، لكنه تراجع عنها بعد يومين إثر هجوم معاكس للتنظيم، استعاد من خلاله استعادة معظم القرى التي خسرها.

والقنابل العنقودية حاويات تنفجر في الجو لتنتشر قنابل أصغر حجماً فوق مساحة كبيرة. والنوعان كلاهما محظوران بموجب معاهدة الأسلحة التقليدية.

وأبلغ جون كيربي المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية الصحفيين في واشنطن أن الولايات المتحدة لا يمكنها تأكيد اتهامات المعارضة السورية لكنه قال إن واشنطن تتعامل مع هذه المزاعم على محمل شديد الجدية.

وأضاف قائلاً «بصرف النظر عن القنابل التي يستخدمونها (الروس) فإنهم يجب ألا يقصفوا الجماعات الملتزمة بالقتال ضد تنظيم داعش أو المدنيين».

ميدانيسا، قتل نحو 35 عنصراً في «الجيش الحر» خلال مواجهات بلدة الراعي الاستراتيجية شمال حلب، قبل أن تتسحب الفصائل منها ويعيد تنظيم داعش سيطرته عليها من جديد.

وكانت فصائل «الجيش الحر» دخلت بلدة الراعي مساء أمس الأول لتبدأ اشتباكات

لإزالة المستلزمات الطبية مشيراً إلى أنه في حال حصلت الأمم المتحدة على الموافقات الكاملة فستتمكن من تقديم المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق السورية.

من جهة أخرى، دعت الهيئة العليا للتفاوض التي تمثل المعارضة السورية الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، إلى فتح تحقيق في اتهاماتها لروسيا باستخدام قنابل حارقة تطلق من الجو وأخرى محرمة دولياً بشكل متكرر.

وكتب رياض حجاب منسق اللجنة العليا للتفاوض إلى بان قائلاً «أطلقت قوات جوية روسية بصورة متكررة قنابل حارقة وقنابل عنقودية لقتل وترهيب المدنيين السوريين ومن بينها عشر حوادث موثقة على الأقل».

وأضاف قائلاً «لقد انتهكوا معاهدة حظر وتقييد أسلحة تقليدية معينة وخرقوا القانون الإنساني الدولي».

وتستخدم القنابل الحارقة مواد مصممة لإشعال النيران في الأجسام أو حرق الأشخاص.



جسر دمرة «داعش» بعد سيطرته على منبج

وحدث السلطات السورية على تحويل الموافقات الجزئية لدخول المساعدات الإنسانية إلى موافقات كاملة ووضع حد

في سورية فإن واقع الصراع المستمر بين أطراف النزاع يشكل تحديات خطيرة للعاملين في المجال الإنساني.

الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني للوصول إلى جميع المحتاجين

عواصم - وكالات: طالبت الأمم المتحدة أصحاب النفوذ بمواصلة الضغوط على السلطات السورية للسماح بنقل المساعدات الإنسانية من دون عقبات أو عراقيل.

جاء ذلك في جلسة لمجلس الأمن مساء أمس الأول أطلع خلالها وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ستيفن أو براين على آخر تطورات الأزمة السورية.

وقال أو براين أن «850 ألف شخص داخل سوريا تمكنوا من الحصول على المساعدات الإنسانية من قبل الأمم المتحدة وشركائها منذ شهر يناير الماضي من بينهم 330 ألفاً يعيشون في المناطق المحاصرة».

وأضاف أن «عدد المدنيين العالقين في المناطق التي تحد الوكالات الإنسانية صعوبة في الوصول إليها سيبلغ خمسة ملايين أي بزيادة نحو 900 ألف شخص مقارنة بالتقديرات السابقة».

وأوضح أو براين أنه على

مضايا

نداءات استغاثة لإنقاذ آلاف اللاجئين السوريين عالقين في الصحراء بلا ماء ولا غذاء

وأمر للسماح لهم بالعبور، وسط ارتفاع لدرجات الحرارة، ونقص في الماء والغذاء.

وأشار الناشط إلى أن الأهالي مازالوا حالياً بالبراء، فيما يتردد على المنطقة أصحاب سيارات وبسطات لبيع بعض الأغذية للعالقين هناك، في حين عادت مجموعة من الأهالي إلى ريف دير الزور. وقال «العباد» إن الصارييف التي تكبدها الناس حتى وصلوا إلى هناك مرتفعة، وهذا ما دفع سيدة مع أطفالها إلى العودة، بعد أن بقيت تنتظر السماح لها بالعبور في تلك المنطقة لمدة أسبوع، صرقت خلالها 80 ألف ليرة دون أي فائدة، منها ما وجه الشبه بين منع السلطات العراقية نازحي الأنبار من دخول بغداد وبين منع قوات النظام أهالي دير الزور من دخول دمشق.

وتأتي هذه العوائل من مناطق سيطرة تنظيم «داعش» بعد اقتراب الجبهات مع قوات النظام وتحالف «قوات سورية الديموقراطية» من مناطقهم، وسط تكثيف حملات القصف الجوي الروسي إلى جانب غارات التحالف الدولي على مناطق دير الزور والرقعة والأجزاء المتبقية تحت سيطرة التنظيم من الحسكة.

وقال الحاضر «شهير العباد» إن العائلات القائمة من المنطقة الشرقية علققت عند حاجز قوات النظام في منطقة «البيهي» (المثلث) على بعد 70 كم عن مدينة «الضمير» على طريق دير الزور - دمشق. وأضاف «العباد»، أن 300 شخص على الأقل من ريف دير الزور ينتظرون منذ أكثر من أسبوع قرب الحاجز، فضلاً عن كثيرين غيرهم معهم النظام من الدخول إلى دمشق بحجة أنه لا توجد لديه

الدولي بتحمل مسؤولياته. وودعت منظمة العفو الدولية الأردن إلى إبقاء حدوده مفتوحة أمام اللاجئين السوريين وقالت إن «الإغلاق التام للحدود ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى المنطقة سيؤدي حتماً إلى معاناة شديدة لأولئك غير القادرين على العثور على ملجأ وسيعرض حياتهم للخطر» في ظروف مناخية قاسية ودرجات حرارة عالية وحلول شهر رمضان.

ومن جهتها، منعت قوات النظام خلال الأيام الماضية، مئات العائلات من أهالي المنطقة الشرقية وخاصة ريف دير الزور، من الدخول إلى باتجاه العاصمة دمشق، دون أن تذكر الأسباب مما دفعهم إلى البقاء في الصحراء تحت أشعة الشمس الحارقة.

مضايا - وكالات: يدفع آلاف اللاجئين السوريين ثمن التطورات الميدانية الأخيرة، حيث وجه المجلس المحلي لبلدة «مهين» بريف حمص الشرقي نداء استغاثة لإنقاذ ما يقارب 60 ألف شخص في مخيم «الرقبان» على الحدود السورية الأردنية.

وأوضح المجلس التابع لمحافظة حمص أنه بعد الهجوم الانتحاري الذي استهدف نقطة تابعة لحرس الحدود الأردني في منطقة «الرقبان» بالقرب من مخيم اللاجئين وإغلاق الحدود من قبل الجانب الأردني أضحي ما يقارب 60 ألف شخص في مخيم «الرقبان» من أهالي ريف حمص الشرقي من دون مياه وغذاء ودواء، وذلك بعد أن أغلق الجيش الأردني كامل الحدود مع سورية وأوقف استقبال اللاجئين ورفع الجاهزية الكاملة، مطالباً المجتمع

عواصم - وكالات: يدفع آلاف اللاجئين السوريين ثمن التطورات الميدانية الأخيرة، حيث وجه المجلس المحلي لبلدة «مهين» بريف حمص الشرقي نداء استغاثة لإنقاذ ما يقارب 60 ألف شخص في مخيم «الرقبان» على الحدود السورية الأردنية.

وأوضح المجلس التابع لمحافظة حمص أنه بعد الهجوم الانتحاري الذي استهدف نقطة تابعة لحرس الحدود الأردني في منطقة «الرقبان» بالقرب من مخيم اللاجئين وإغلاق الحدود من قبل الجانب الأردني أضحي ما يقارب 60 ألف شخص في مخيم «الرقبان» من أهالي ريف حمص الشرقي من دون مياه وغذاء ودواء، وذلك بعد أن أغلق الجيش الأردني كامل الحدود مع سورية وأوقف استقبال اللاجئين ورفع الجاهزية الكاملة، مطالباً المجتمع

أخبار محلية

تلميحات الإنماء والإعمار لمطامر النفايات شغلت مجلس الوزراء «اللامركزية النفطية» أرجأت المراسيم إلى الأسبوع المقبل

ماذا يمكن أن يفعل سلام؟

بيروت - ناصر زيدان

الصرخة التي أطلقها رئيس الحكومة تمام سلام في إفطار دار الأيتام الإسلامية، كانت لها ارتدادات واسعة وسمعت أصداؤها بوضوح في الأوساط السياسية والشعبية، لأنها حملت كلاماً ربما يقال للمرة الأولى بهذا الوضوح، وكانت بمنزلة الإنذار الذي لا يجوز تجاهله في هذا الوقت بالذات.

سلام الذي بدأ متأثراً أثناء إلقاء خطابه، دق ناقوس الخطر بقوة لكي يسمع الجميع. الحاضرون الكثر في الإفطار من المسؤولين والفعاليات، والذين خرج القاعة من المعنيين والمواطنين. واللافت في كلامه إشارته للمرة الأولى إلى أن «الاستقرار ليس معطى ثابتاً، وأن البلاد دخلت في الأيام العصيبة، وقد استهلكنا كل الاحتياطي المتوافر. أما دعوتها إلى صحوه وطنية «كي لا تكون حكومتنا آخر الحكومات والمجلس النيابي آخر المجالس التشريعية» فقد أثارت مخاوف متعددة، واختلف حول ضرورة الإشارة إليها على عدمه، المتابعون.

شريحة من القوى السياسية والشعبية، رأت في كلام سلام مناسبة لتسليط الضوء على تقصير المسؤولين اللبنانيين في أدائهم السياسي، وبالتالي تغليب مصالحهم وحساباتهم الشخصية والفئوية على مصلحة البلاد، وتحديدًا في عزيمتهم عن انتخاب رئيس جديد للجمهورية منذ أكثر من عامين، كما في استهتارهم بإقرار القوانين والقرارات اللازمة لتسيير شؤون الدولة، وفي المقدمة منها قانون الانتخاب، ومراسيم الإسراع في استخراج الثروة النفطية المتوافرة تحت المياه الإقليمية، في وقت تعاني البلاد من اختناق قل مثيله في المجالات الاقتصادية، بحيث وصلت البطالة بين القادرين على العمل إلى ما يزيد على 32٪، وهذا الرقم يعتبر كارثة حقيقية غير مسبوقة، حتى في أيام الحرب.

شريحة أخرى من اللبنانيين، اعتبرت أن كلام سلام مبالغ فيه، وهو هروب من المسؤولية، والأوضاع برأيها ليست على هذه الشاكلة المتساوية، لكن لبنان خرج منتصراً ومعافى من آتون الهميب الإقليمي، ويتعمد بالاستقرار، بينما محيطه العربي يحترق ويقول بعض هؤلاء - ومنهم وزراء في الحكومة - إن على سلام أن يكون أكثر حرماً في معالجة الأمور، ويهتمونه بأنه أسير لقوى خارج الحكومة تملئ عليه القرارات، وهو لا يستطيع تجاوز هذه الإملاءات، ويعطي هؤلاء مثالا على هذا ذلك، في طريقة تعاطيه مع ملفي أمن الدولة وسد جولة.

في القراءة الموضوعية لما يجري، لا يمكن التقليل من خطورة ما أشار إليه رئيس الحكومة، فالدولة برمتها تقع على فائق الانقسام الكبير، وأي اهتزاز يمكن أن يحدث تشققات يصعب إعادة مجها في المستقبل، وفترة «الفتح» السياسي من أجل الحصول على مكاسب سياسية، قد ولت، ذلك لأن الكلام عن اندثار دول، وتفكك أخرى في المنطقة، لم يعد سراً، وقد تحدث عنه جهاراً رئيس المخابرات الخارجية الأميركية السابق أمام وسائل الإعلام. ولبنان بطبيعة الحال، يقع ضمن دائرة الخطر ذاتها، وقد يدفع ثمناً غالياً، إذا ما بقي تعاطي المسؤولين فيه على هذه الشاكلة من الاستخفاف. ولعل تحذير الرئيس نبيه بري من خطورة الوضع، ودعوته إلى ما يشبه «الدوحة اللبنانية» في 2 أغسطس القليل، دليل آخر، يشبه ما أطلقه الرئيس سلام بأسلوب مختلف. ويأتي في سياق استدراك المخاطر القادمة، للقاء الريمضاني اللافت الذي عقده رئيس اللقاء الديموقراطي وليد جنبلاط ونجدة تيمور والوزيران لائل أبوفاور وأكرم شهبه مع وزراء ونواب حزب الله في الضاحية الجنوبية. لا يمكن للرئيس تمام سلام بمفرده إحداث فرق في جدار الانقسام الوطني السميك الذي يورق البلاد، وطريقة إدارته للملف الحكومي الشائك في هذه الظروف المعقدة، قد تكون الأمل، لأنه بطبيعة الحال، يحاول الحفاظ على ما تبقى من شرعية دستورية، لتغطية المؤسسات التي مازالت تحافظ على هبة الدولة ومدحتها، لاسيما الجيش والقوى الأمنية الأخرى. وسلام يواجه تحديات واسعة داخل هذه الحكومة، فموقف حزب الكتائب ترك إرباكاً كبيراً في مجلس الوزراء، كما أن مطالبة وزراء الخارجية ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل بتطبيق اللامركزية «الإدارية والمالية» الموسعة في هذا الوقت بالذات، قد تحمل أكثر من تفسير، ولا تساعد سلام على تجاوز المصاعب الجمة.

ماذا يمكن أن يفعل سلام؟

بيروت - ناصر زيدان

الصرخة التي أطلقها رئيس الحكومة تمام سلام في إفطار دار الأيتام الإسلامية، كانت لها ارتدادات واسعة وسمعت أصداؤها بوضوح في الأوساط السياسية والشعبية، لأنها حملت كلاماً ربما يقال للمرة الأولى بهذا الوضوح، وكانت بمنزلة الإنذار الذي لا يجوز تجاهله في هذا الوقت بالذات.

سلام الذي بدأ متأثراً أثناء إلقاء خطابه، دق ناقوس الخطر بقوة لكي يسمع الجميع. الحاضرون الكثر في الإفطار من المسؤولين والفعاليات، والذين خرج القاعة من المعنيين والمواطنين. واللافت في كلامه إشارته للمرة الأولى إلى أن «الاستقرار ليس معطى ثابتاً، وأن البلاد دخلت في الأيام العصيبة، وقد استهلكنا كل الاحتياطي المتوافر. أما دعوتها إلى صحوه وطنية «كي لا تكون حكومتنا آخر الحكومات والمجلس النيابي آخر المجالس التشريعية» فقد أثارت مخاوف متعددة، واختلف حول ضرورة الإشارة إليها على عدمه، المتابعون.

شريحة من القوى السياسية والشعبية، رأت في كلام سلام مناسبة لتسليط الضوء على تقصير المسؤولين اللبنانيين في أدائهم السياسي، وبالتالي تغليب مصالحهم وحساباتهم الشخصية والفئوية على مصلحة البلاد، وتحديدًا في عزيمتهم عن انتخاب رئيس جديد للجمهورية منذ أكثر من عامين، كما في استهتارهم بإقرار القوانين والقرارات اللازمة لتسيير شؤون الدولة، وفي المقدمة منها قانون الانتخاب، ومراسيم الإسراع في استخراج الثروة النفطية المتوافرة تحت المياه الإقليمية، في وقت تعاني البلاد من اختناق قل مثيله في المجالات الاقتصادية، بحيث وصلت البطالة بين القادرين على العمل إلى ما يزيد على 32٪، وهذا الرقم يعتبر كارثة حقيقية غير مسبوقة، حتى في أيام الحرب.

شريحة أخرى من اللبنانيين، اعتبرت أن كلام سلام مبالغ فيه، وهو هروب من المسؤولية، والأوضاع برأيها ليست على هذه الشاكلة المتساوية، لكن لبنان خرج منتصراً ومعافى من آتون الهميب الإقليمي، ويتعمد بالاستقرار، بينما محيطه العربي يحترق ويقول بعض هؤلاء - ومنهم وزراء في الحكومة - إن على سلام أن يكون أكثر حرماً في معالجة الأمور، ويهتمونه بأنه أسير لقوى خارج الحكومة تملئ عليه القرارات، وهو لا يستطيع تجاوز هذه الإملاءات، ويعطي هؤلاء مثالا على هذا ذلك، في طريقة تعاطيه مع ملفي أمن الدولة وسد جولة.

في القراءة الموضوعية لما يجري، لا يمكن التقليل من خطورة ما أشار إليه رئيس الحكومة، فالدولة برمتها تقع على فائق الانقسام الكبير، وأي اهتزاز يمكن أن يحدث تشققات يصعب إعادة مجها في المستقبل، وفترة «الفتح» السياسي من أجل الحصول على مكاسب سياسية، قد ولت، ذلك لأن الكلام عن اندثار دول، وتفكك أخرى في المنطقة، لم يعد سراً، وقد تحدث عنه جهاراً رئيس المخابرات الخارجية الأميركية السابق أمام وسائل الإعلام. ولبنان بطبيعة الحال، يقع ضمن دائرة الخطر ذاتها، وقد يدفع ثمناً غالياً، إذا ما بقي تعاطي المسؤولين فيه على هذه الشاكلة من الاستخفاف. ولعل تحذير الرئيس نبيه بري من خطورة الوضع، ودعوته إلى ما يشبه «الدوحة اللبنانية» في 2 أغسطس القليل، دليل آخر، يشبه ما أطلقه الرئيس سلام بأسلوب مختلف. ويأتي في سياق استدراك المخاطر القادمة، للقاء الريمضاني اللافت الذي عقده رئيس اللقاء الديموقراطي وليد جنبلاط ونجدة تيمور والوزيران لائل أبوفاور وأكرم شهبه مع وزراء ونواب حزب الله في الضاحية الجنوبية. لا يمكن للرئيس تمام سلام بمفرده إحداث فرق في جدار الانقسام الوطني السميك الذي يورق البلاد، وطريقة إدارته للملف الحكومي الشائك في هذه الظروف المعقدة، قد تكون الأمل، لأنه بطبيعة الحال، يحاول الحفاظ على ما تبقى من شرعية دستورية، لتغطية المؤسسات التي مازالت تحافظ على هبة الدولة ومدحتها، لاسيما الجيش والقوى الأمنية الأخرى. وسلام يواجه تحديات واسعة داخل هذه الحكومة، فموقف حزب الكتائب ترك إرباكاً كبيراً في مجلس الوزراء، كما أن مطالبة وزراء الخارجية ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل بتطبيق اللامركزية «الإدارية والمالية» الموسعة في هذا الوقت بالذات، قد تحمل أكثر من تفسير، ولا تساعد سلام على تجاوز المصاعب الجمة.



محمود الطويل

رئيس الحكومة تمام سلام مترشحا لجلسة مجلس الوزراء في السرايا

تحت مياه الشاطئ اللبناني الطويل خاتمة المحاصمة بين أركان الطبقة السياسية اللبنانية الحاكمة بغشاء طائفي مموه.

لكن في تقدير المصادر ان باسيل طرق هذا الباب الموصد بأحكام، من الضغوط على الآخرين وفي النواب نبيه بري، ضمن إطار التجاذبات القائمة حول اولويات التنقيب وفضليته بين الشاطئ الجنوبي وبين الشاطئ الشمالي وتحديدًا البترون، علما أن ثمة فريقا ثالثا داخل الحكومة وخارجها سياسية تدعو إلى اعتماد اللامركزية النفطية في لبنان، على غرار اللامركزية الإدارية التي ينص عليها الدستور ولا مركزية المجالس الوزارية، ما يوشح بتطبيقها في بعض المناطق مؤخرا.

واضافت المصادر ان رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل ادلى بهذا الطرح في الجلسة السابقة لمجلس الوزراء، ما يعني امكانية ادخال هذه الثروة الوطنية الكامنة

الموضوع اثير في جلسة الحوار الأخيرة، وأن الرئيس سلام ابدى تجاوبه حيال وضع هذا الملف على جدول اعمال مجلس الوزراء، وأن رئيس كتلة المستقبل فؤاد السنيورة بدا متجاوبا وكذلك وزير الخارجية جبران باسيل (المسك الحقيقي بهذا الملف) والنائب غازي العريضي عضو وفد الحزب التقدمي الاشتراكي إلى الحوار.

لكن مصادر سياسية اساسية كشفت لـ«الانباء» عن مخاطر تعوق انضمام لبنان إلى نادي الدول المنتجة للنفط والغاز، وتتتمثل بطروحات سياسية تدعو إلى اعتماد اللامركزية النفطية في لبنان، على غرار اللامركزية الإدارية التي ينص عليها الدستور ولا مركزية المجالس الوزارية، ما يوشح بتطبيقها في بعض المناطق مؤخرا.

واضافت المصادر ان رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل ادلى بهذا الطرح في الجلسة السابقة لمجلس الوزراء، ما يعني امكانية ادخال هذه الثروة الوطنية الكامنة

المجتمع اللبناني لن يستطيع تحمل إعادة إنتاج تلك الأزمة. ويقع ضمن مشاريع المجلس مشروع سند جنة ومناقصات مطرمي الكوستاتبارافا وبرج حمود والتي جمعت احداها الخاصة «بالكوستاتبارافا» بسبب الفروقات الفاضحة في الاسعار بينها وبين المناقصة الأخرى.

وبالتفاهم بين الاطراف ارجأ ملف النفط والغاز إلى جلسة مقبلة وقال وزير الصناعة حسين الحاج حسن ان اقرار مرسومي النفط والغاز سيحصل في وقت لاحق وباسرع وقت. وكان رئيس المجلس ابدى ارتياحه لنحرك ملف التنقيب عن النفط والغاز في لبنان، لكنه بانتظار امر ملموس على سعيد التنفيذ ليقول بأنه متفائل.

واضاف: بعد صدور المرسومين من الحكومة يتعين صدور قانون عن مجلس النواب يوضح الضوابط الضرورية. وأشار بري إلى ان هذا

81٪ عن مشاريع الدولة إلى مؤسسة واحدة، ولفتت وزيرة المهجرين اليس شبيبيني إلى هدوء الجلسة وقالت لن يدعو الحكومة إلى الاستقالة، في إشارة إلى حزب الكتائب، جيبولنا رئيس جمهورية وكلنا نستقبل. وعن موضوع النفط والغاز قال وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس، ان يست موضوع النفط والغاز، يكون خارج مجلس الوزراء وليس داخله.

واضاف: حتى هذه اللحظة لا أرى مبررا لنومة اهل الكهف التي نامها مشروع التنقيب من النفط، ولا ادري كيف جاءت هذه الصخرة المتأخرة وانا لا أتوقع صحة وعافية.

وعن مشاريع مجلس الإنماء والإعمار الطروحة على مجلس الوزراء، وبينها ملف تزييم النفقات في برج حمود و«الكوستاتبارافا» والشبهات التي حامت حوله، قال: كل ما أخشاه ان تكون امام أزمة نفقات جديدة تضرب البلاد، واعتقد

درباس يرى قرار النفط خارج الحكومة لا داخلها

قزى عاد

إلى مجلس الوزراء

بعد حرقه من

حزب الكتائب

شبيبيني: جيبولنا

رئيس جمهورية

وكلنا نستقبل

بيروت - عمر حنجر

خيم ملف مشاريع مجلس الإنماء والإعمار على جلسة مجلس الوزراء التي عقدت استثنائيا ظهر امس الجمعة، بما فيه من تفاوت في اسعار تلميحات المطامر بين برج حمود والكوستاتبارافا في خلدة، وسط تبادل اتهامات حول المسؤولية وهاذا ما عكسته الجلسة، التي انتهت بإمهال مجلس الإنماء والإعمار 30 يوما ليزود الحكومة بتقارير مفصلة عن مشاريع كل وزارة، الأمر الذي أفضى إلى تأجيل النظر في ملف النفط والغاز إلى جلسة مقبلة.

مفاجأة الجلسة كانت مشاركة وزير العمل سجعان قزى بالجلسة، بعد غياب ارتبط باستقالة الحزب من الحكومة. اما بعد صرفه من عضوية الحزب، فقد أعلن عزمه العودة إلى تحمل المسؤولية، وقال خلال الجلسة ان الشق الوطني اهم بالنسبة اليه من أي أمر آخر، وقال لزملائه انه يرفض الاتهام بالفساد الذي طالول الحكومة، مؤكدا انه لا زال يمثل رأي الكتائب.

وزير الإعلام قال بعد الجلسة ان الرئيس سلام اعتبر ان هذه الجلسة تعدج ضمن انطلاقه جديدة لعمل الحكومة التي ستعقد جلسات استثنائية لبحث الأمور الطارئة.

وأشار وزير الداخلية نهاد المشوق ملف النفقات والتلميحات المتفاوتة الاسعار التي استمعت بها.

وطرح الوزير الياس بوصعب (التيار الحر) سؤالا حول الجهة التي تقر توزيع مشاريع مجلس الإنماء والإعمار على المناطق، وقال كل وزير يعتبر منطقته محرومة، والخلاف على كيفية توزيع مشاريع مجلس الإنماء والإعمار.

اما الوزير جبران باسيل فقد اعتبر ان في تقارير الإنماء والإعمار خلاا قطاعيا ومناطقيا مستغربا تسليم